تحليلات وآراء

# ما بعد الحرب الأمريكية-الإيرانية 2026

## إعادة تشكيل النظام الأمني لغرب آسيا بين الاعتماد المتبادل وصعود القوى الإقليمية


بقلـــم

العميد دكتور محمد حجاب

مصـــر



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

**مقدمة**

كشفت الحرب الأمريكية-الإيرانية لعام 2026 عن مفارقة استراتيجية تستحق التوقف عندها. فعلى المستوى العملياتي، أثبتت الولايات المتحدة أنها لا تزال تمتلك القدرة على إدارة حملة عسكرية واسعة النطاق ضد خصم إقليمي يمتلك ترسانة كبيرة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، مستفيدة من تفوقها في الاستخبارات والقيادة والسيطرة والتكامل بين الأفرع العسكرية. إلا أن هذا النجاح العسكري لم يكن ليُحقق لولا اعتماد واشنطن على شبكة القواعد الجوية والبحرية، ومراكز القيادة والإنذار المبكر، والبنية اللوجستية المنتشرة في دول الخليج.

وهنا تبرز المفارقة: فكلما ازداد التفوق العسكري الأمريكي، ازدادت أهمية الشركاء الخليجيين في تمكين هذا التفوق. وبالمثل، كلما ازدادت التهديدات الإقليمية تعقيدًا، أصبحت دول الخليج أكثر إدراكًا لصعوبة الاستغناء عن القدرات الأمريكية، رغم ما تبذله من جهود لتنويع مصادر التسليح وتطوير صناعاتها الدفاعية.

وقد ساد في الأدبيات التقليدية للأمن الإقليمي تصور مفاده أن العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الخليج هي علاقة أحادية الاتجاه، تقوم على اعتماد دول الخليج على القوة الأمريكية لضمان أمنها في مواجهة التهديدات الخارجية. غير أن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذا التصور لم يعد كافيًا لتفسير طبيعة التفاعلات الراهنة. فالتوسع في استخدام الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية، والقدرات البحرية غير المتكافئة، فرض على واشنطن إعادة النظر في أنماط انتشارها العسكري، والاعتماد بصورة أكبر على الشركاء الإقليميين في توفير البنية التحتية والتمركز المتقدم والإنذار المبكر.

ومن هذا المنطلق، تنطلق الورقة من فرضية رئيسية مفادها أن الحرب الأمريكية-الإيرانية لم تُعد إنتاج الاعتماد الأمني الخليجي، وإنما أعادت تعريفه. فالعلاقة لم تعد علاقة تبعية أمنية خالصة، كما لم تصل إلى مستوى الشراكة المتكافئة، وإنما أصبحت أقرب إلى نموذج الاعتماد المتبادل غير المتكافئ؛ حيث يظل التفوق العسكري الأمريكي عنصر الحسم الرئيس، في حين تمثل القدرات الخليجية والتموضع الجغرافي والموارد اللوجستية عناصر لا غنى عنها لاستدامة هذا التفوق.

**وانطلاقًا من هذه الفرضية، تسعى الورقة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:**

هل أعادت الحرب الأمريكية-الإيرانية إنتاج الاعتماد الأمني الخليجي على الولايات المتحدة، أم أنها دشنت نموذجًا جديدًا من الشراكة الاستراتيجية يقوم على تقاسم الأعباء وإعادة توزيع الأدوار؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تتناول الورقة خمسة محاور رئيسية، تبدأ بتحليل الدلالات الاستراتيجية للحرب، ثم تبحث في حدود القوة الأمريكية، وتناقش مفهوم الاعتماد الأمني المتبادل، قبل أن تستعرض انعكاسات الحرب على العقيدة الدفاعية الخليجية، وتنتهي بطرح سيناريوهات مستقبل النظام الأمني في الخليج.

**لماذا تُعد حرب 2026 مختلفة؟**

تختلف الحرب الأمريكية-الإيرانية عن معظم الصراعات التي شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية **لعدة اعتبارات استراتيجية كآلاتي:**

**1.** أنها لم تستهدف احتلال أراضٍ أو إسقاط نظام سياسي، وإنما ركزت على تحييد القدرات العسكرية الاستراتيجية الإيرانية وإعادة ترميم الردع. وهو ما يعكس انتقال التفكير الأمريكي من استراتيجية إعادة تشكيل "الشرق الأوسط" التي ميزت مرحلة ما بعد عام 2003 إلى استراتيجية "إدارة التوازنات" التي تقوم على تقليص الانخراط المباشر، مع الحفاظ على القدرة على التدخل الحاسم عند الضرورة[1].

**2.** أظهرت الحرب أن التفوق العسكري التقليدي لم يعد يقاس بعدد القوات أو حجم الانتشار البري، وإنما بقدرة الدولة على دمج القوة الجوية والبحرية، والفضاء، والاستخبارات، والذكاء الاصطناعي، والحرب السيبرانية، ضمن منظومة قيادة وسيطرة متكاملة. وقد جسدت العمليات الأمريكية هذا النمط الجديد من إدارة الحرب، حيث أصبحت سرعة اتخاذ القرار، والقدرة على معالجة البيانات، والتنسيق متعدد المجالات، عوامل لا تقل أهمية عن القوة النارية نفسها[2].

**3.** كشفت الحرب أن الردع لم يعد يعتمد على امتلاك الوسائل العسكرية وحدها، بل على قدرة الدولة على حماية بنيتها التحتية الحيوية، وتأمين شبكات الطاقة والاتصالات، وضمان استمرار سلاسل الإمداد. ومن ثم، اتسع مفهوم الأمن ليشمل عناصر اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية كانت تُعد سابقًا خارج المجال العسكري التقليدي[3].

**نتائج الحرب... بين التفوق العسكري والقيود الاستراتيجية**

حققت الولايات المتحدة تفوقًا عملياتيًا واضحًا خلال الحرب، سواء من حيث السيطرة الجوية أو دقة الضربات أو القدرة على شل جزء كبير من البنية العسكرية الإيرانية. إلا أن هذا النجاح لا ينبغي تفسيره بوصفه عودة إلى نموذج الهيمنة المطلقة الذي ميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فالنجاح العسكري لم يُنهِ التحديات البنيوية التي تواجه السياسة الأمريكية في المنطقة. فما تزال واشنطن مطالبة بالموازنة بين التزاماتها في غرب آسيا وأولوياتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما أن استمرار المنافسة مع الصين وروسيا يفرض عليها توزيع مواردها العسكرية على أكثر من مسرح عمليات[4]. ومن ثم، فإن الحرب عززت الردع، لكنها لم تُلغِ الحاجة إلى إعادة توزيع الأعباء الأمنية مع الحلفاء.

وهنا تبرز إحدى أهم نتائج الحرب، **إذ لم يعد السؤال المطروح هو: هل ستبقى الولايات المتحدة في المنطقة؟ بل أصبح: كيف ستبقى؟** وهل سيكون وجودها قائمًا على الانتشار العسكري المباشر، أم على إدارة شبكة من الشركاء الإقليميين القادرين على تحمل مسؤوليات أكبر؟

---

[1] Middle East Council on Global Affairs, "Post-War Dynamics: The Gulf at the Center of a New World Order," April 12, 2026, https://mecouncil.org/publication/gulf-post-war-strategy-security-alliances/.

[2] Encyclopaedia Britannica, s.v. "2026 Iran War," accessed July 2, 2026, https://www.britannica.com/event/2026-Iran-war.

[3] Middle East Council on Global Affairs, "Post-War Dynamics: The Gulf at the Center of a New World Order," April 12, 2026, https://mecouncil.org/publication/gulf-post-war-strategy-security-alliances/.

[4] Aditya Pareek, "Constraint, Not Collapse: Beijing's View of US Indo-Pacific Strategy," Observer Research Foundation, April 3, 2026, https://www.orfonline.org/expert-speak/constraint-not-collapse-beijing-s-view-of-us-indo-pacific-strategy.

### انعكاسات الحرب على التفكير الاستراتيجي الخليجي

دفعت الحرب دول الخليج إلى إعادة تقييم عدد من المسلمات التي حكمت سياساتها الدفاعية لعقود. وذلك حيث أكدت هذه الحرب أن امتلاك أحدث المنظومات العسكرية لا يحقق الأمن تلقائيًا، ما لم يكن مصحوبًا بقدرات متقدمة في القيادة والسيطرة، والتكامل العملياتي، والاستخبارات، والأمن السيبراني. كما أبرزت أهمية بناء قاعدة صناعية دفاعية وطنية تقلل الاعتماد على الخارج في مجالات الصيانة والإنتاج والذخائر.

وفي الوقت نفسه، عززت الحرب القناعة بأن تنويع الشراكات الدفاعية لا يعني الاستغناء عن الولايات المتحدة، بل يهدف إلى توسيع هامش المناورة الاستراتيجية، وزيادة القدرة على التعامل مع بيئة أمنية أكثر تعقيدًا وتعددًا في مصادر التهديد.

**جدول (1) مقارنة بين خصائص النظام الأمني قبل وبعد حرب 2026**

| المؤشـــر | قبـــل الحـــرب | بعـــد الحـــرب |
|---|---|---|
| دور الولايات المتحدة | الضامن الأمني الرئيسي | الضامن الاستراتيجي والشريك المُمكّن |
| دور دول الخليج | متلقٍ رئيسي للضمانات الأمنية | شريك في إنتاج الأمن والردع |
| طبيعة الردع | تفوق عسكري أمريكي | ردع قائم على التكامل العملياتي |
| الصناعات الدفاعية | اعتماد مرتفع على الاستيراد | توسع في التوطين ونقل التكنولوجيا |
| طبيعة التهديد | تقليدي وغير متماثل | تهديدات هجينة ومتعددة المجالات |
| النظام الإقليمي | أحادي القيادة نسبيًا | متعدد الأقطاب نسبيًا |

**دلالة الجدول:** تكشف المقارنة أن التحول الأساسي لم يكن في ميزان القوى ذاته، وإنما في آلية إنتاج الأمن، إذ انتقلت المنطقة تدريجيًا من نموذج يعتمد على قوة خارجية مهيمنة إلى نموذج يقوم على توزيع الأدوار بين الضامن الخارجي والقوى الإقليمية.

**نحو مفهوم جديد للأمن في غرب آسيا**

تشير المؤشرات السابقة إلى أن الحرب لم تؤدِّ إلى انهيار النظام الأمني الذي تأسس بعد عام 1991، لكنها أدخلته في مرحلة إعادة تشكيل تدريجية. فلم تعد الولايات المتحدة قادرة أو راغبة في تحمل كامل أعباء الأمن الإقليمي، كما أن القوى الإقليمية لم تصل بعد إلى مستوى يسمح لها بإنتاج نظام أمني مستقل.

ومن ثم، فإن البيئة الأمنية الجديدة تقوم على تقاسم المسؤوليات، وتكامل القدرات، وتعدد مراكز القوة، مع استمرار الولايات المتحدة بوصفها الضامن الاستراتيجي الأعلى، دون أن تكون الفاعل الوحيد في إدارة الأمن.

ومما سبق نستطيع ان نقول ان الحرب الأمريكية-الإيرانية أن التحول الحقيقي لم يكن في نتائج العمليات العسكرية، بل في إعادة تعريف البيئة الأمنية نفسها. فقد أصبحت القوة تُقاس بقدرة الدول على بناء شبكات من الشراكات، ودمج القدرات العسكرية والتكنولوجية، وإدارة الردع بصورة جماعية، أكثر من اعتمادها على التفوق العسكري المنفرد. ويمثل هذا التحول الأساس الذي تنطلق منه الفصول التالية لتحليل مفهوم الاعتماد الأمني المتبادل غير المتكافئ، وكيف أعاد تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، ومهّد لظهور نظام أمني أكثر تعددية في غرب آسيا.

**ومن ثم، فإن السؤال لم يعد: هل يحتاج الخليج إلى الولايات المتحدة؟ بل أصبح: كيف يمكن للطرفين إعادة تعريف شراكتهما الأمنية بما يحقق الردع في بيئة تتسم بتزايد المخاطر وتعدد مصادر التهديد؟**

**من الاعتماد الأمني إلى الاعتماد المتبادل غير المتكافئ: إعادة تعريف الشراكة الخليجية-الأمريكية**

لأكثر من أربعة عقود، سادت في الأدبيات السياسية والاستراتيجية مقاربة تفسيرية تنظر إلى العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الخليج بوصفها علاقة تقوم على الاعتماد الأحادي، إذ توفر واشنطن المظلة العسكرية والردع الخارجي، بينما توفر دول الخليج الموارد الاقتصادية والتسهيلات العسكرية اللازمة لاستمرار الوجود الأمريكي. وقد بدا هذا النموذج ملائمًا في مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية، ثم بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، حيث كان التفاوت في القدرات العسكرية والتكنولوجية بين الطرفين يسمح بتوصيف العلاقة باعتبارها علاقة بين "مزود للأمن" و"مستهلك للأمن".

غير أن التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية خلال العقد الأخير، وبلغت ذروتها مع الحرب الأمريكية-الإيرانية عام 2026، تكشف أن هذا النموذج لم يعد قادرًا على تفسير طبيعة التفاعلات الراهنة. فالعلاقة لم تعد أحادية الاتجاه، كما أنها لم تتحول إلى شراكة متكافئة بالمعنى التقليدي، وإنما أفرزت نمطًا أكثر تعقيدًا يمكن وصفه بالاعتماد الأمني المتبادل غير المتكافئ.

ولا يعني هذا المفهوم تساوي الطرفين في القدرات أو النفوذ، إذ لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بفارق نوعي هائل في مجالات القوة العسكرية، والاستخبارات، والقيادة والسيطرة، والردع النووي، وإسقاط القوة عبر المسافات البعيدة. لكن المقصود أن قدرة واشنطن على توظيف هذه المزايا أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالبنية الاستراتيجية التي توفرها دول الخليج، بحيث لم يعد بالإمكان الفصل بين القوة الأمريكية وبين المجال الجغرافي والعملياتي الذي تعمل من خلاله.

### 1. الجغرافيا الخليجية بوصفها مضاعفًا للقوة الأمريكية

كشفت الحرب أن التفوق الأمريكي لم يكن ناتجًا عن امتلاك وسائل القوة وحدها، وإنما عن القدرة على توظيف الجغرافيا الخليجية باعتبارها منصة متقدمة لإدارة العمليات. فقد اعتمدت الحملة العسكرية على شبكة مترابطة من القواعد الجوية، والموانئ العسكرية، ومراكز القيادة والسيطرة، ومنظومات الإنذار المبكر، ومخازن الذخائر، وخطوط الإمداد التي تمتد عبر دول مجلس التعاون[1].

وهنا تكمن المفارقة، فالجغرافيا التي كانت تُنظر إليها تقليديًا بوصفها عنصرًا يفرض على الخليج الحاجة إلى الحماية الخارجية، تحولت هي نفسها إلى أحد أهم عناصر القوة الأمريكية في الإقليم. وبذلك لم يعد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مجرد وسيلة لحماية الدول الخليجية، بل أصبح شرطًا للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على التدخل السريع وإدارة الأزمات في "الشرق الأوسط".

إن هذا التحول يعيد صياغة العلاقة من منظور مختلف، فبدلًا من النظر إلى القواعد العسكرية باعتبارها تجسيدًا لاعتماد الخليج على واشنطن، يمكن النظر إليها أيضًا باعتبارها تجسيدًا لاعتماد واشنطن على المجال العملياتي الخليجي للحفاظ على فاعلية قوتها.

### 2. القوة الأمريكية لم تعد مستقلة عن الشركاء

أظهرت الحرب أن التطور التكنولوجي، رغم ما وفره من قدرات متقدمة في مجالات الضربات الدقيقة والذكاء الاصطناعي والاستطلاع الفضائي، لم يقلل من أهمية الحلفاء، بل زاد من الحاجة إليهم. فالقدرة على تنفيذ آلاف الطلعات الجوية واعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتأمين حرية الملاحة، لم تكن نتاج القوة الأمريكية وحدها، وإنما جاءت نتيجة تكامل منظومات القيادة والسيطرة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، واستضافة البنية التحتية العسكرية، والتنسيق السياسي مع الشركاء الخليجيين.

وبذلك، فإن الحرب لم تُثبت فقط استمرار الفجوة في القدرات بين الولايات المتحدة وإيران، بل أثبتت أيضًا أن القوة الأمريكية أصبحت أكثر اعتمادًا على الشبكات (Networks) منها على الحشود (Mass)[2]. وهذا التحول يعكس تطورًا مهمًا في طبيعة القوة العسكرية الحديثة، حيث أصبحت الشبكات اللوجستية والتحالفات والقدرة على دمج الموارد عنصرًا لا يقل أهمية عن امتلاك الوسائل العسكرية ذاتها.

[1] Brookings Institution, "The End of the American Way of War?," 2026, https://www.brookings.edu/articles/the-end-of-the-american-way-of-war/.

[2] Middle East Institute, "American Bases in the Gulf: Targets or Deterrents?," April 15, 2026, https://www.mei.edu/publication/american-bases-in-the-gulf-targets-or-deterrents/.

### 3. من الحماية إلى تقاسم المسؤولية

من النتائج الأكثر أهمية للحرب أنها سرعت انتقال العلاقة الخليجية-الأمريكية من مفهوم "الحماية" إلى مفهوم "تقاسم المسؤولية". فلم تعد واشنطن تتوقع من شركائها الاكتفاء باستضافة قواتها أو شراء الأسلحة الأمريكية، وإنما أصبحت تدفع باتجاه تطوير قدرات وطنية قادرة على العمل ضمن منظومة دفاع إقليمي أكثر تكاملًا[1].

وفي المقابل، لم تعد دول الخليج تنظر إلى بناء الصناعات الدفاعية المحلية، أو تنويع مصادر التسليح، أو تطوير القدرات البحرية والجوية، باعتبارها خطوات تهدف إلى الاستغناء عن الولايات المتحدة، وإنما بوصفها أدوات لتعزيز موقعها داخل الشراكة الاستراتيجية معها. ومن ثم، فإن بناء القدرات الذاتية لا يمثل نقيضًا للتحالف مع واشنطن، بل أصبح أحد شروط استدامته.

### 4. حدود الاعتماد المتبادل

ورغم ما سبق، فإن الحديث عن اعتماد متبادل لا ينبغي أن يقود إلى افتراض وجود علاقة متكافئة بين الطرفين. فما تزال الولايات المتحدة الطرف القادر على توفير الردع الاستراتيجي، وإدارة العمليات المشتركة، وتقديم الضمانات الأمنية التي لا تستطيع أي قوة أخرى توفيرها في المدى المنظور. وفي المقابل، لا تمتلك دول الخليج القدرة على التأثير في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية بالقدر نفسه الذي تؤثر به الولايات المتحدة في بيئتها الأمنية.

ومن هنا، فإن الاعتماد المتبادل يظل غير متكافئ، إذ يعتمد كل طرف على الآخر، لكن بدرجات مختلفة، وفي مجالات مختلفة. فالولايات المتحدة تعتمد على الخليج بوصفه فضاءً عملياتيًا ضروريًا، بينما يعتمد الخليج على الولايات المتحدة بوصفها الضامن النهائي للتوازن العسكري في مواجهة التهديدات الكبرى. وهذا التفاوت لا ينفي وجود الاعتماد المتبادل، بل يحدد طبيعته وحدوده.

ومما سبق نستنتج أن الحرب الأمريكية-الإيرانية كشفت أن العلاقة الخليجية-الأمريكية دخلت مرحلة انتقالية تتجاوز النموذج التقليدي للتحالفات العسكرية. فلم يعد من الدقة وصفها بأنها علاقة تبعية أمنية، كما لم تعد تعكس شراكة متكافئة بالمعنى الكامل، وإنما أصبحت أقرب إلى منظومة أمنية مشتركة تتوزع فيها الأدوار وفق ميزان غير متكافئ للقدرات، لكنه متبادل من حيث الحاجة الاستراتيجية.

ومن ثم، فإن السؤال لم يعد يتمحور حول ما إذا كانت دول الخليج بحاجة إلى الولايات المتحدة، أو ما إذا كانت واشنطن قادرة على تقليص وجودها العسكري، بل حول كيفية إدارة هذا الاعتماد المتبادل بما يحقق الردع ويحد من مخاطر الانزلاق إلى مواجهات إقليمية جديدة. وهذا التحول المفاهيمي يمثل، في تقديرنا، النتيجة الاستراتيجية الأهم التي أفرزتها الحرب، وهو الإطار الأكثر قدرة على تفسير مستقبل العلاقات الأمنية الخليجية-الأمريكية خلال العقد المقبل.

---

[1] Middle East Council on Global Affairs, "U.S. Bases in the GCC: A Security Model Under Attack," 2026, https://mecouncil.org/blog_posts/u-s-bases-in-the-gcc-a-security-model-under-attack/.

**إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الخليجية بعد الحرب الأمريكية-الإيرانية**

إذا كان أهم ما كشفته الحرب الأمريكية-الإيرانية هو حدود القوة العسكرية الإيرانية أمام التفوق الأمريكي، فإن أهم ما كشفته بالنسبة لدول الخليج هو حدود نموذج الاعتماد الأمني التقليدي. فلم تعد المسألة تتمثل في توافر ضمانات أمريكية كافية، بل في قدرة الدول الخليجية نفسها على امتصاص الصدمة الأولى لأي صراع، والحفاظ على استمرارية الدولة والاقتصاد والبنية التحتية إلى حين تفعيل منظومات الردع والتحالفات.

لقد فرضت الحرب تحولًا في مفهوم الأمن الخليجي، إذ لم يعد الأمن يعني منع اندلاع الحرب فحسب، وإنما أصبح يعني تعزيز القدرة على الاستمرار تحت ظروف الحرب. وهذا التحول يعكس انتقال التفكير الأمني من الردع التقليدي إلى مفهوم المرونة الاستراتيجية (Strategic Resilience)، الذي يقيس قوة الدولة بقدرتها على استيعاب الضربات والتعافي السريع منها، وليس فقط بقدرتها على توجيه القوة.

**ومن هذا المنطلق، فإن العقيدة الأمنية الخليجية مرشحة لإعادة البناء حول ثلاثة محاور متكاملة: الردع، والمرونة، والتكامل.**

**1. المملكة العربية السعودية... نحو الردع المستقل داخل التحالف**

تشير الحرب إلى أن المملكة العربية السعودية ستواصل تعزيز شراكتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، لكنها ستسعى في الوقت نفسه إلى تقليص الفجوة بين الاعتماد على الحليف الخارجي وبين امتلاك أدوات الردع الوطني.

**ويُتوقع أن يتركز الاستثمار خلال السنوات المقبلة على خمس مجالات رئيسية[1]:**

أ. تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي متعددة الطبقات.

ب. توسيع الصناعات العسكرية الوطنية ضمن مستهدفات رؤية 2030.

ت. تعزيز القدرات الفضائية والاستخباراتية.

ث. توطين الذخائر والصواريخ الاعتراضية.

ج. دمج الذكاء الاصطناعي في منظومات القيادة والسيطرة.

ولا يعني ذلك سعي الرياض إلى استبدال المظلة الأمريكية، بل إلى جعل الشراكة معها أكثر توازنًا وأقل تعرضًا لتقلبات السياسة الأمريكية الداخلية.

ومن المرجح أن تتحول السعودية إلى الركيزة العسكرية الرئيسية للنظام الأمني الخليجي خلال العقد المقبل، ليس بسبب حجم إنفاقها الدفاعي فقط، وإنما نتيجة قدرتها على الجمع بين الموارد الاقتصادية، والتصنيع العسكري، والعمق الجغرافي، والثقل السياسي.

---

[1] General Authority for Military Industries (GAMI), "GAMI: Defence Industry & Vision 2030," Vision2030.ai, February 25, 2026, https://vision2030.ai/institutions/gami/.

Arab News, "Saudi Arabia's Drive to Build a Defense Powerhouse," August 9, 2025, https://www.arabnews.com/node/2611276/business-economy.

**2. الإمارات... من القوة العسكرية إلى القوة التكنولوجية**

أثبتت الإمارات خلال العقد الأخير أن بناء القوة لم يعد يقتصر على شراء السلاح، وإنما يشمل تطوير قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة. **ومن المرجح أن تدفع الحرب أبو ظبي إلى مضاعفة الاستثمار في**[1]:

**أ. الأنظمة غير المأهولة.**

**ب. الدفاع السيبراني.**

**ت. الحرب الإلكترونية.**

**ث. الذكاء الاصطناعي العسكري.**

**ج. الصناعات الدفاعية المحلية.**

ويمثل هذا التوجه إدراكًا متزايدًا بأن الصراعات المستقبلية لن تُحسم فقط بعدد الطائرات أو الدبابات، وإنما بقدرة الدولة على إنتاج التكنولوجيا العسكرية وإدارة البيانات والذكاء الاصطناعي.

وبذلك، ستظل الإمارات أحد أهم مراكز الابتكار الدفاعي في الخليج، بما يعزز دورها كشريك نوعي داخل المنظومة الأمنية الإقليمية.

**3. قطر... تعظيم القيمة الاستراتيجية للجغرافيا**

أبرزت الحرب مرة أخرى الأهمية الاستثنائية التي تتمتع بها قطر بوصفها مركزًا لوجستيًا وعملياتيًا للقوات الأمريكية[2]. **لكن القيمة الاستراتيجية لقطر لم تعد تقتصر على استضافة قاعدة العديد، بل امتدت إلى:**

**أ. إدارة العمليات الجوية المشتركة.**

**ب. مراكز القيادة والسيطرة.**

**ت. الإسناد اللوجستي.**

**ث. تخزين المعدات والذخائر.**

**ج. شبكات الاتصالات العسكرية.**

ومن المتوقع أن تستثمر الدوحة في تعميق هذا الدور، مع تعزيز قدراتها الذاتية في الدفاع الجوي والأمن السيبراني، بما يجعلها أكثر قدرة على حماية البنية التحتية الحيوية التي تعتمد عليها العمليات المشتركة.

**4. الكويت... إعادة الاعتبار للعمق اللوجستي**

رغم أن الكويت لا تتصدر النقاشات المتعلقة بالتحديث العسكري، فإن الحرب أعادت التأكيد على أهميتها بوصفها عقدة لوجستية رئيسية لأي عمليات أمريكية في الخليج[3].

---

[1] Breaking Defense, "Iran Conflict Could Open Door for New Players in Gulf Defense Market," April 2, 2026, https://breakingdefense.com/2026/04/iran-conflict-could-open-door-for-new-players-in-gulf-defense-market/.

[2] Middle East Forum, "America's Military Buildup Around Iran: What We Know and What It Means," January 28, 2026, https://meforum.org/mef-reports/americas-military-buildup-around-iran-what-we-know-and-what-it-means.

[3] Middle East Forum, "America's Military Buildup Around Iran: What We Know and What It Means," January 28, 2026, https://meforum.org/mef-reports/americas-military-buildup-around-iran-what-we-know-and-what-it-means.

**ومن المرجح أن تركز الكويت خلال المرحلة المقبلة على:**

**أ.** تحديث الدفاع الجوي.

**ب.** حماية الموانئ والقواعد.

**ت.** تأمين البنية النفطية.

**ث.** تطوير منظومات الإنذار المبكر.

**ج.** تعزيز جاهزية قوات الاحتياط.

ويعكس ذلك تحولًا في مفهوم الأمن الكويتي من التركيز على الدفاع عن الحدود إلى حماية الوظائف الاستراتيجية للدولة.

### 5. البحرين... مركز القيادة البحرية

تؤكد الحرب استمرار أهمية البحرين باعتبارها مركزًا للوجود البحري الأمريكي في الخليج[1]. **لكن التطور الجديد يتمثل في تصاعد أهمية الأمن البحري في مواجهة:**

**أ. الطائرات المسيّرة البحرية.**

**ب. الزوارق غير المأهولة.**

**ت. الألغام الذكية.**

**ث. تهديدات الممرات البحرية.**

ومن ثم، فإن البحرين مرشحة لتعزيز دورها في قيادة عمليات الأمن البحري الإقليمي، بما يتجاوز المفهوم التقليدي لحماية الملاحة.

### 6. سلطنة عُمان... قيمة الحياد الاستراتيجي

قدمت الحرب دليلًا جديدًا على أن الحياد العُماني لا يتعارض مع الأمن الخليجي، بل يمثل أحد عناصره[2]. **ولقد أصبحت مسقط تمثل:**

**أ.قناة اتصال سياسية.**

**ب.مركزًا للوساطة.**

**ت.منفذًا لخفض التصعيد.**

**ث.نقطة ارتكاز لوجستية خارج مناطق الاشتباك.**

ومن المرجح أن تتزايد أهمية هذا الدور مع استمرار حالة الاستقطاب الإقليمي.

---

[1] Wikipedia contributors, "2026 United States Military Buildup in the Middle East," Wikipedia, last modified 2026, https://en.wikipedia.org/wiki/2026_United_States_military_buildup_in_the_Middle_East.

[2] Politics Today, "Is Oman Neutral? A Policy of Balance in the Shadow of War," May 12, 2026, https://politicstoday.org/is-oman-neutral-a-policy-of-balance-in-the-shadow-of-war/.

ومما سبق تكشف القراءة المقارنة لسياسات دول مجلس التعاون أن الحرب لم تدفع أيًا منها إلى البحث عن بديل استراتيجي للولايات المتحدة، كما لم تدفعها إلى العودة إلى نموذج الاعتماد الكامل عليها. بل اتجهت جميعها، بدرجات متفاوتة، إلى تعظيم قدراتها الوطنية داخل إطار الشراكة مع واشنطن.

ويمثل ذلك تحولًا نوعيًا في العقيدة الأمنية الخليجية، إذ لم يعد الهدف هو الحصول على ضمانات أمنية خارجية، وإنما بناء قدرة وطنية وإقليمية تجعل تلك الضمانات أكثر فاعلية واستدامة. ومن ثم، فإن مستقبل الأمن الخليجي لن يُقاس بحجم الوجود العسكري الأمريكي، بل بمدى قدرة دول الخليج على تحويل هذا الوجود إلى عنصر تمكين لمنظومة ردع إقليمية أكثر تكاملًا.

**مستقبل النظام الأمني في غرب آسيا حتى عام 2035**

سيناريوهات إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية بعد الحرب الأمريكية-الإيرانية لم تُحدث الحرب الأمريكية-الإيرانية تحولًا في ميزان القوى العسكري فحسب، بل كشفت عن بداية مرحلة انتقالية قد تعيد صياغة النظام الأمني في الفضاء الممتد من شرق المتوسط والبحر الأحمر إلى الخليج وبحر العرب. فقد أثبتت الحرب أن الردع العسكري التقليدي، رغم أهميته، لم يعد كافيًا بمفرده لضمان الاستقرار، وأن إدارة الأمن الإقليمي أصبحت ترتبط بقدرة الدول على بناء شبكات من الشراكات، وتعزيز المرونة الوطنية، وتطوير منظومات دفاعية قادرة على التعامل مع التهديدات المركبة.

**وفي ضوء ذلك، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية حتى عام 2035**

**1. السيناريو الأول: الشراكة الاستراتيجية المتجددة**

**احتمال التحقق:** 60-65%.

يقوم هذا السيناريو على استمرار الولايات المتحدة بوصفها الضامن الخارجي الرئيس لأمن الخليج، مع انتقالها من نموذج "الحماية المباشرة" إلى نموذج "الشراكة المُمكِّنة". وتوفر واشنطن في هذا الإطار التكنولوجيا العسكرية، والقيادة والسيطرة، والاستخبارات، والردع بعيد المدى، بينما تتحمل دول الخليج نسبة أكبر من مسؤوليات الدفاع التقليدي، وتواصل الاستثمار في الصناعات العسكرية والدفاع الجوي والأمن السيبراني.

ويمثل هذا السيناريو استمرارًا للتحول الذي أبرزته الحرب، حيث يصبح الردع نتيجة لتكامل القدرات الأمريكية والخليجية، وليس انعكاسًا لاعتماد أحادي على القوة الأمريكية.

**2. السيناريو الثاني: تعددية الشركاء الأمنيين**

**احتمال التحقق:** 25-30%.

يفترض هذا السيناريو استمرار التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج، ولكن مع توسع دول المنطقة في تنويع شراكاتها الدفاعية مع قوى أوروبية وآسيوية، بما يمنحها هامشًا أوسع للمناورة الاستراتيجية ويحد من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد للتسليح أو التكنولوجيا.

ورغم ذلك، ستظل الولايات المتحدة الطرف الوحيد القادر، في المدى المنظور، على توفير مظلة ردع استراتيجية متكاملة، وهو ما يجعل هذه التعددية ذات طابع تكاملي لا إحلالي.

**3. السيناريو الثالث: نظام أمني إقليمي متعدد الأقطاب**

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن الحرب الأمريكية-الإيرانية قد تمثل نقطة انطلاق نحو إعادة هندسة النظام الأمني الإقليمي، بحيث يصبح إنتاج الأمن مسؤولية مشتركة بين القوى الإقليمية الكبرى، مع احتفاظ الولايات المتحدة بدور الموازن الخارجي.

**ولا يقوم هذا السيناريو على إنشاء تحالف موحد، بل على نشوء توازن إقليمي متعدد الأقطاب، تتفاعل فيه القوى الرئيسة عبر مزيج من التعاون والردع والمنافسة، بما يمنع هيمنة طرف واحد ويعزز إدارة الأزمات بصورة أكثر استدامة.**

**أ. مصر: ركيزة الاستقرار العربي**

تتمتع مصر بموقع جغرافي فريد يربط البحرين الأحمر والمتوسط، وبقدرات عسكرية ومؤسسية تؤهلها للقيام بدور محوري في حماية الممرات البحرية، ودعم الأمن العربي، والمساهمة في احتواء الأزمات الإقليمية.

**ب. المملكة العربية السعودية: مركز الثقل الاستراتيجي الخليجي**

تمثل المملكة القلب السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام الخليجي، ومن المتوقع أن تقود جهود التكامل الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية، وتعزيز أمن الطاقة، مع توسيع دورها في صياغة الترتيبات الأمنية الإقليمية.

**ت.تركيا: القوة العسكرية العابرة للأقاليم**

تمتلك تركيا قاعدة صناعية دفاعية متطورة، وخبرة عملياتية واسعة، وعضوية في حلف شمال الأطلسي، ما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في أمن شرق المتوسط، والعراق، وسوريا، والخليج، ضمن سياسة تقوم على الاستقلال الاستراتيجي وتعدد الشراكات.

**ث. إيران: إعادة التموضع الاستراتيجي**

حتى مع تعرض قدراتها العسكرية لضربات كبيرة، ستظل إيران أحد محددات الأمن الإقليمي، بحكم موقعها الجغرافي وعمقها السكاني والصناعي. ومن المرجح أن تركز خلال السنوات المقبلة على إعادة بناء قدراتها، وتعزيز وسائل الردع غير التقليدية، وإعادة تنظيم أدوات نفوذها الإقليمية، مع تجنب المواجهة العسكرية المباشرة واسعة النطاق.

**ج. باكستان: القوة النووية الإسلامية وشريك التوازن**

تمثل باكستان بعدًا استراتيجيًا مهمًا في النظام الأمني الممتد من الخليج إلى بحر العرب. فإلى جانب كونها الدولة الإسلامية الوحيدة المالكة للسلاح النووي، ترتبط بعلاقات دفاعية وتاريخية وثيقة مع دول الخليج، وتمتلك موقعًا جغرافيًا يربط أمن الخليج بأمن المحيط الهندي.

ومن المرجح أن يتعزز دورها في مجالات التدريب العسكري، والأمن البحري، وحماية خطوط الملاحة، والتعاون الدفاعي، مع استمرارها في تبني سياسة توازن تحول دون انخراطها في الاستقطابات الإقليمية الحادة. وقد تجسد هذا الدور بوضوح في الوساطة الباكستانية التي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى الجولة النشطة من الحرب بعد نحو أربعين يومًا من القتال[1].

**د. الولايات المتحدة: الموازن الخارجي**

في هذا السيناريو، لا تنسحب الولايات المتحدة من المنطقة، لكنها تعيد تعريف دورها ليصبح دور "الموازن الخارجي"، الذي يوفر الردع الاستراتيجي، والقدرات التكنولوجية، والدعم الاستخباراتي، بينما تتحمل القوى الإقليمية الجزء الأكبر من مسؤولية إدارة الأمن اليومي.

تشير نتائج الحرب الأمريكية-الإيرانية إلى أن المنطقة لا تتجه نحو نهاية الدور الأمريكي، كما لا تعود إلى نموذج الهيمنة الأحادية الذي ساد بعد عام 1991. فالتحول الأهم يتمثل في انتقال العلاقة الأمنية من نموذج يقوم على الاعتماد الأحادي إلى نموذج يقوم على الاعتماد الأمني المتبادل غير المتكافئ؛ إذ تعتمد دول الخليج على الولايات المتحدة لضمان الردع الاستراتيجي، بينما تعتمد الولايات المتحدة على الجغرافيا الخليجية، والبنية العسكرية، وشبكة الشراكات الإقليمية للحفاظ على قدرتها على إدارة التوازنات في غرب آسيا.

وفي الوقت ذاته، تشير مؤشرات البيئة الإقليمية إلى أن الأمن لم يعد يُنتج عبر التحالفات الثنائية فقط، بل عبر تفاعل مجموعة من القوى الإقليمية ذات الأوزان المختلفة، وهو ما يجعل مستقبل النظام الأمني مرتبطًا بقدرة هذه القوى على إدارة المنافسة، واحتواء الأزمات، وبناء آليات للتنسيق تمنع الانزلاق إلى صراعات مفتوحة.

---

[1] الجزيرة نت، "حرب إيران بالحقائق والأرقام من الغارة الأولى إلى إعلان الهدنة"، 9 نيسان 2026، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2026/4/9/....

## التوصيات

1. تطوير منظومة دفاع جوي وصاروخي إقليمية مترابطة بين دول الخليج.
2. تسريع التكامل في الصناعات الدفاعية الخليجية مع توسيع الشراكات التكنولوجية.
3. ترسيخ مفهوم الشراكة مع الولايات المتحدة على أساس تقاسم الأعباء لا الحماية الأحادية.
4. تعزيز آليات التنسيق الأمني مع القوى الإقليمية المؤثرة، بما في ذلك مصر وتركيا وباكستان، في مجالات الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، وأمن سلاسل الإمداد.
5. دعم مسارات خفض التصعيد الإقليمي، مع الحفاظ على قدرات ردع فعالة تجاه أي تهديد يمس أمن الخليج أو حرية الملاحة.
6. الاستثمار في المرونة الوطنية وحماية البنية التحتية الحيوية، باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في ردع التهديدات الهجينة.

## خاتمة

لم تُنهِ الحرب الأمريكية-الإيرانية الحاجة إلى الولايات المتحدة، كما لم تُعد إنتاج نموذج التبعية الأمنية الذي طبع مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية. بل كشفت عن نشوء مرحلة جديدة يصبح فيها الأمن الإقليمي نتاجًا لتفاعل معقد بين القدرات الأمريكية، والإمكانات الخليجية، وصعود القوى الإقليمية الكبرى.

وتقترح هذه الورقة مفهوم "الاعتماد الأمني المتبادل غير المتكافئ" بوصفه إطارًا تفسيريًا لفهم هذا التحول؛ إذ لم تعد العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج علاقة حامٍ ومحمي، بل علاقة شريكين تختلف قدراتهما، لكن تتقاطع مصالحهما في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق، فإن مستقبل الأمن في غرب آسيا لن يتحدد بحجم الوجود العسكري الأمريكي وحده، ولا بقدرة القوى الإقليمية على فرض هيمنتها، وإنما بمدى نجاح الأطراف كافة في بناء نظام أمني متعدد الأقطاب، يقوم على الردع، والتوازن، وتقاسم المسؤولية، ويحول دون تحول الأزمات الدورية إلى صراعات شاملة تهدد أمن المنطقة والاقتصاد العالمي.